



PROVISIONAL

A/40/PV.31
15 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: <u>الرئيس</u>
(مالطة)	السيد غاوتشي	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد مبوموا (الكامبيون)

السيد تريفونا (مالطة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٠٣٠٣ 85-64182/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مبوموا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعرب وفد الكاميرون عن مشاركته الكاملة في تقديم التهنئة والاعراب عن مشاعر الارتياح لانتخابكم لتولي هذا المنصب الرفيع رئيسا للجمعية العامة . فقد كانت أمتكم في طليعة الأمم التي قامت بالاستكشاف التاريخي لمجاهل المحيطات الذي فتح سبلا جديدة للاتصال بين الشعوب والأمم . ومن ثم فمن الملائم أن يرأس أحد ابناء الأمة الاسبانية هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة والتي تيعين أن يستكشف فيها المزيد من قنوات الاتصال الجديدة بين الدول والشعوب لمواجهة القضايا الخطيرة لعصرنا . وليس هناك أدنى شك في أن مهارتكم الدبلوماسية والحكمة التي أبديتها بالفعل ستجعلان مداولاتنا مثمرة ومكثلة بالنجاح .

ويشرفنا أيضا أن نشير الى فترة الولاية الناجحة لسلفكم الشقيق السيد بول لوساكا سفير زامبيا ، ونهنئه ونقدم له الشكر على الاعمال التي أحسن القيام بها . وأود أن أعرب عن تقديرنا البالغ للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لتفانيه المستمر ولاسيما في خدمة قضية الأمم الفتية في القارة الافريقية في كفاحها في سبيل تحررها من مختلف أوجه الحرمان . ونود أيضا أن نضم صوت وفدنا الى كلمات العزاء وعبارات التضامن التي تلقتها حكومة المكسيك وشعبها إزاء الكارثة المروعة التي حاقت بتلك الأمة العظيمة مؤخرا . وان ما أبداه أعضاء هذه المنظمة من استجابة لتقديم الإغاثة الدولية ، إنما يشير الى المدى الذي يمكن أن تصل اليه امكانياتنا الجماعية كمخفل عندما تتوافر الارادة السياسية .

لقد تسببت العواصف في وقوع كوارث أخرى على طول سواحل المحيط الاطلسي فسي قارة امريكا الشمالية في الاسبوع الاخيرة . ونحن نقدم تعازينا الى الحكومات والشعوب التي تضررت من هذه العواصف . ونأمل أن تبدأ على النطاق العالمي بحوث علمية للتوصل الى حلول وقائية وعلاجية لمواجهة الكوارث الجوية التي يمكن التنبؤ بها .

لقد أتينا الى هذه الدورة التذكارية مستلهمين روح العصر من أجل التغيير ، عازمين على أن ننضم الى الوفود الاخرى لاجراء تقييم واقعي لاربعين سنة من تجربة هذه المنظمة العالمية . ويحدونا الأمل أن ترقى هذه الدورة التاريخية الى مستوى تطلعات العالم القلق الذي يعاني فيه الرجال والنساء والاطفال آلاما لا تنتهي من جراء الظروف المترتبة على الحروب والنزاعات والجوع والمرض والحرمان المحيط للأمال .

لقد تعالت صرخات الشعوب في كل مكان تطالب باتخاذ القرارات التي تفضي الى التغيير نحو عالم جديد أفضل . ويتعين علينا أن نعمل بوعي لتهيئة هذه الظروف فسي العلاقات الدولية التي توضح الاصرار القوي من جانب جميع الدول على ضمان أعمال الحقوق المتساوية للشعوب وحققها في تقرير المصير ، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتعزيز التعاون بين الدول بصورة منهجية ، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الابداء التي يتعرض لها من حكم عليهم بمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، أو القضاء على هذه الابداء تماما ، وكذلك العمل على تعزيز قدرة جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، على تحقيق النمو والازدهار لشعوبها ، وضمان التنمية المنتظمة للموارد الطبيعية التي توفر للانسان حاجاته ورفاهيته على ظهر هذا الكوكب ، وتوفير رد الفعل الملائم لجميع الاخطار التي تهدد بقاء البشرية ، سواء كانت اخطارا طبيعية أم من صنع الانسان .

ونحن مقتنعون بأن كل هذه الاهداف يمكن تحقيقها اذا اتسمت أعمالنا جميعا هنا بالإرادة السياسية . فنحن نشترك في التطلعات الجماعية المنصوص عليها في الميثاق والتي نؤيدها جميعا ، نحن شعوب الأمم المتحدة .

واسمحوا لي الآن أن أعرض وجهة نظر بلدي بشأن مسائل محددة نرى ضرورة أن تتناولها هذه الدورة للجمعية العامة التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

(تكلم بالفرنسية)

بعد انقضاء أربعين عاما على انشاء منظماتنا ، نجد لزاما علينا أن نسلّم بأننا عندما نستعرض أنشطتها نجد أنها ليست مشجعة تماما ، واذا كان البعض يعزو عدم نشوب حرب شاملة حتى الآن الى عمل الأمم المتحدة ، فلا شك أن هذا أيضا ليس رأيا اجماعيا . إلا أن صمود المنظمة لاختبار الزمن يعتبر في حد ذاته عنصرا ايجابيا . وترتبط المعاب المتعددة التي واجهتها المنظمة الى حد كبير بطبيعتها العالمية ورسالتها الجامعة ، كما ترتبط بالأمم النمو الحتمية .

وبينما كانت الأمم المتحدة تمثل للتكوين النوعي للعالم في ذلك الحين ، فلم تكن تضم في البداية غير أقل من ثلث أعضائها الحاليين ، ومن حقها أن تفخر اليوم بكونها تضم في عضويتها نحو 16٠ دولة ، مطالبة بالتعاون على الامعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إلا أن العامل الذي أثر فيها أكثر من مصاعب النمو والتنوع كان افتقارها الى الارادة السياسية للدول ، الذي حال بينها وبين الاضطلاع بمهامها بالفاعلية التي تنتظرها منها الدول بحق ، ولا سيما في مجالي الامن الجماعي والتعاون الاقتصادي .

واذا كان صحيحا أن أربعة عقود لا تمثل فترة طويلة في حياة منظمة كمنظماتنا ، فمن الصحيح أيضا أن ٤٠ عاما هي فترة هامة في نظر الفرد الذي يعتبر محور اهتمام الأمم المتحدة ، مما يتبرر استعراض الشوط الذي قطعه على ضوء المشاكل التي تمثل تحديا للانسانية جمعاء . ويصدق ذلك بشكل خاص على شعوب أقل البلدان نمواً .

انني أفكر في بلدان العالم الثالث حيث تتركز يؤر التوتر ، وحيث لا يتجاوز متوسط العمر المتوقع للفرد العمر الحالي لمنظمتنا . كما أفكر في الشعوب المستعبدة وضحايا الفصل العنصرى والعنصرية والعدوان وكل أشكال التمييز . وأفكر أخيرا في الشعوب التي تعيش على هامش التقدم التكنولوجي ، والتي لا تعرف سوى المرض والجوع والفقر . واعتقد أنه بات من الضروري أكثر من أى وقت مضى أن نعيد عمل منظمتنا الى اطار الاهداف والغايات الاصلية التي وضعها الآباء المؤسسون .

وتقدر الكاميرون كل التقدير اسهام المنظمة الايجابي في مجالات هامة عديده . ففيما يتعلق بالمسائل السياسية ، نجد أن عملية إنهاء الاستعمار كانت تشكل أحد القطاعات التي قامت المنظمة فيها بعمل بارز . ففي خلال جيل واحد ، عملت الامم المتحدة بنشاط لتحقيق استقلال أكثر من ثلثي أعضائها .

وفي الوقت الذي تحتفل فيه الكاميرون بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحصولها على الاستقلال وانضمامها الى الامم المتحدة ، نوكد من جديد استعدادنا للاسهام في عملية إنهاء الاستعمار التي لا بد من استكمالها .

لقد كانت حالة الجنوب الافريقي دائما مصدر قلق بالغ لحكومة بلدى . وبالنسبة لناميبيا ، قبل كل شيء ، لا بد أن نعرب عن استنكارنا الشديد لعجز المجتمع الدولي عن الاضطلاع بمسؤولياته بشكل كامل فيما يتعلق بذلك الاقليم الدولي ، الذي وضع تحت السلطة المباشرة للأمم المتحدة ، رغم توافق الآراء الذي تحقق منذ ما يقرب من عشر سنوات في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترجع هذه الحالة الى سوء النية الممهود من جانب نظام بريتوريا العنصرى وما يستخدمه من أساليب لا حصر لها للتسويق والمماطلة . كما ترجع هذه الحالة الى وجود شركاء أقوياء في هذه الجريمة لهم طائفة عريضة من المصالح التي تدعم مواقف جنوب افريقيا . ولا بد أن نسلم بأن هذه الحالة تزداد سوءا نتيجة لبعض التقاعس من جانب منظمتنا . وأوضح مظهر لذلك عجز مجلس الامن عن ضمان تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وكما قلنا من قبل - وكررنا مؤخرًا في شهر حزيران/يونيه أمام هذه الهيئة - أن التحدي المستمر الذي تبديه جنوب افريقيا للمنظمة وللمجتمع الدولي له نتائج ضارة للغاية . منها تضاؤل مصداقية الأمم المتحدة وهيبتها ، وخطر توليد الصراعات المحلية ونشرها بما ينطوي على تهديد خطير للسلم والامن الدوليين ، بل ولبقاء الجنس البشري ذاته بسبب القدرة النووية لدى العنصريين في جنوب افريقيا .

إن الفصل العنصرى . وهو نظام يستلج انسانية البشر ، قد أصبح أيضا نظاما للإرهاب والتعذيب والعدوان . وقد كان اعلان حالة الطوارئ فرمة أخرى لملاحقة السكان السود ، بل ولارتكاب المذابح ضدهم بوحشية مفرزة . وقد اتخذ هذا السلوك العدوانى اشكالا متعددة من بينها شن الهجمات على البلدان المجاورة ، والقيام بغزو عسكرى لجمهورية أنغولا الشعبية ، ومساندة العصابات المسلحة المناهضة للسلطات الشرعية ، وذلك بهدف زعزعة الانظمة التي ترفض التبعية .

إن العالم لم يعد بإمكانه تحمل الاعمال غير المسؤولة التي تمارسها الطففة الغاشية في بريتوريا . ومما يشجعنا أن نلاحظ ازدياد الوعي بهذا الوضع ، واكتسابه دينامية جديدة في الجنوب الافريقي وبين الحلفاء والاصدقاء التقليديين لبلد الفصل العنصرى . ولا ينبغي أن يكون هناك أى إرجاء آخر . فالعمل الحازم وحده هو الذى يمكنه أن يستكمل دون تأخير عملية انهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي ويعجل بعملية اضعاف الطابع الديمقراطى على المؤسسات السياسية والاجتماعية في تلك المنطقة .

وتؤكد الكامبيرون من جانبها مرة أخرى مسانبتها للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة تحقيق استقلال ناميبيا . وترفض الكامبيرون رفضا قاطعا الحكومة المؤقتة المزعومة التي أقامتها جنوب افريقيا في ويندهوك يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وكذلك أى فكرة للربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا . وتؤكد الكامبيرون مرة أخرى ، بوصفها عضوا في

لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، تأييدها لحركة تحرير آزانيا . والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي تشترك في عضويته والذي يمثل السلطة الادارية الشرعية الوحيدة لناميبيا الى أن يتم تحقيق استقلالها .

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى فرض جزاءات ملزمة وشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق بغية حمل جنوب افريقيا على التعاون في ايجاد حل نهائي لمشاكل الجنوب الافريقي وناميبيا . وفي مقدمة المسؤوليات التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الامن ، وخاصة أولئك الذين دأبوا على اساءة استخدام السلطات الخاصة المخولة لهم بموجب الميثاق لصون السلم والامن الدوليين ، أن يمكننا هذه الهيئة الجماعية من احراز تقدم في هذا السبيل دون أي إرجاء آخر .

اما بالنسبة للمشاكل الافريقية الاخرى التي تشير القلق في الوقت الراهن ، فنود ان نشير هنا بصفة خاصة الى مسألة الصحراء الغربية والى الحالة في تشاد التي هي جار للكامبيرون .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، سيكون من المفيد ان تضم الامم المتحدة جهودها الى الجهود المشكورة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية من اجل تنفيذ القرارات المتعلقة بهذه المسألة ولاسيما بشأن اجراء استفتاء لتقرير المصير في الاقليم .

وبالنسبة للحالة في تشاد التي نتابع تطورها باهتمام ، نوكد مرة ثانية ضرورة ان يتجاوز الجميع في هذا البلد الخلافات التي تفرق بينهم ، وذلك من اجل تحقيق وحدتهم وتحقيق استقلال تشاد وسيادتها وتقدمها في اطار المصير الواحد .

ان السلم واحد لا يتجزأ . وهناك منطقة اضطرابات اخرى ما زالت تسترعي انتباه المجتمع الدولي منذ عقود عديدة وهي الشرق الاوسط . لقد اصحت هذه المنطقة بالفعل ساحة مواجهة حقيقية كما انها اصحت في الوقت نفسه مجالا لجميع اشكال التنافس .

ولقد جرت مناقشة هذه الحالة في مناسبات عديدة في هذه المنظمة وباتت الحقائق معروفة . فالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واطاحة الفرصة لكل بلدان وشعوب المنطقة لتعيش في سلم وامن داخل حدود آمنة ومعترف بها ، تمثل في رأينا عناصر الحل العادل والدائم في المدى البعيد . ولكن لا يمكن التغاضي عن حقيقة اخرى وهي ان حل المشاكل في الشرق الاوسط التي تعقدها التأثيرات والتدخلات الخارجية يعتمد على توضيح المواقف التي كثيرا ما تكون غامضة لمختلف البلدان العربية بشأن هذه المسألة الحساسة التي تهدد السلم والامن الدوليين .

وفيما يتعلق بالحرب بين ايران والعراق ، وكذلك فيما يتعلق بالمشكلة اللبنانية ، فان حالات الصراع في هذه المنطقة كما في انحاء العالم الاخرى سواء في جنوب شرق آسيا او امريكا الوسطى ، لا يمكن ايجاد حلول مرضية لها الا اذا التزمنا

التزاما صارما بالمبادئ الرئيسية للميثاق التي تتضمن في جملة امور تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، واحترام السلامة الاقليمية والسيادة الوطنية ، وحق كل شعب فسي ان يختار مستقبله بحرية .

ولقد اكدنا في مناسبات كثيرة على الدور المركزي والمسؤولية الاولى التي تتحملها الامم المتحدة في مجال صيانة السلم والامن الدوليين ، ولاسيما في مجال نزع السلاح . وفي حقيقة الامر ، فان تنفيذ اهداف السلم والامن ونزع السلاح والتنمية ستبقى اهدافا بعيدة المنال اذا استمر موقف الدول ولاسيما اقواها ، كما يشهد ذلك المناخ الدولي الحالي ، يتميز بالمواجهة وممارسة الضغوط والريبة والتكديس المستمر لاسلحة الدمار الشامل . وبالطبع يمكن للمرء ان يتوقع ما هو اوهى من ذلك في مجال الامن اذا ما تغلبت مصالح دولة او مجموعة من الدول على حساب المصالح العامة للمجتمع الدولي بأسره .

وهذا يعني بعبارة اخرى ان تركيز اهتمام المنظمة وتقوية دورها في مجال نزع السلاح له اهمية ملحة بل وحيوية . فالاتفاقات الجزئية التي ابرمت حتى الان لنزع السلاح او لتحديد الاسلحة لم تحقق للاسف اهدافها المنشودة في مجال خفض الترمانات النووية كما وكيفا . وكذلك فان التحديدات التي نجمت عن المفاوضات بشأن المعاهدات الخاصة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وحتى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت ١ وسولت ٢) لم تحقق للبشرية المزيد من الاستقرار . واقل ما يمكن قوله عن كل هذه الاتفاقات التي كان هدفها اعطاء قوة دفع لعملية نزع السلاح انها قصرت دون النتائج المنشودة . ومن ثم فاننا نتفهم لا مجرد استمرار سباق التسلح التقليدي والنووي ، ولكن ايضا تعزيز قدرة الدول التي تهدف الى انتاج اسلحة الدمار الشامل وتكديسها ، والتي ما زالت تمثل اكبر خطر تواجهه البشرية .

ان هذا السباق الذي يستمر بشكل خطير على حساب التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وامن غالبية الدول لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها ، آخذ في الانتشار اليوم في الفضاء الخارجي .

والمناقشات التي تدور حاليا في مؤتمر نزع السلاح لم تحقق نتيجة ملمومة تزيد من احتمالات اقامة عالم يسوده الاستقرار والامن . وأود بمفحة خاصة ان اشير هنا الى عدم احراز تقدم يذكر بشأن مواضيع هامة مثل معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية ، والاتفاقية الدولية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، ومنع انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . فبدلا من ذلك نشاهد تزايدا رهيبا في النفقات العسكرية التي بلغت ١٠٠٠ بليون دولار سنويا ، وظهور عقائد استراتيجية عسكرية جديدة وخطيرة الى حد انها اصبحت تقبل بمفهوم الحرب النووية المحدودة . وكذلك ، فان دورة ١٩٨٥ لهيئة نزع السلاح قد انتهت دون احراز اية نتائج ملمومة .

وقد قدمت الكاميرون من جانبها هذا العام سلسلة من المقترحات المحددة التي تهدف الى تحقيق نزع السلاح الى هذه الهيئة . وكان مما اكدته الكاميرون انه لا بد للامم المتحدة من الاضطلاع بعملية سياسية سليمة ومنطقية لاجراء المداولات والمفاوضات على نحو يساعد على التوصل الى تدابير لاقرار السلم والامن وتحقيق نزع السلاح والتنمية . وتفترض هذه العملية اضاء صفة العالمية على الجهود المبذولة في الامم المتحدة لتحقيق نزع السلاح النووي في الدرجة الاولى ، وتقتصر بلادي ايضا في مجالات اخرى ، ولاسيما في مجال الاسلحة التقليدية مجموعة من المناهج على الاصعدة الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية .

وذلك يتطلب من الامانة العامة للامم المتحدة ايجاد هياكل وبرامج وأنشطة مناسبة تدعم فاعليتها وتعزز عملية التنسيق التي تقوم بها وتقضي على كل تهديد وازدواجية في الجهود ، وبالتالي تسهل المباحثات والمفاوضات بين الدول وتنفيذ فتى القرارات والاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح . ولقيت هذه الاقتراحات ترحيبا من جانب المجتمع الدولي ، ويحدونا الامل في أنها سوف تسهم في التوصل الى قرارات عملية .

والواقع ان العالم يعيش حتى اليوم في ظل توازن الرعب . ومن المفارقات ان هذا التوازن اصبح من اكثر مصادر القلق كما يتبين من انتشار الاسلحة النووية كما وكيفا بحيث باتت السيطرة عليه شبه متعذرة ، وذلك رغم النظام الذي اوجدته معاهدة عدم الانتشار .

ونود ان نشير بمصفة خاصة الى التهديد النووي الحالي الملازم للنظام العنصرى لجنوب افريقيا . فرغم عدم انضمام هذا البلد الى تلك المعاهدة وعدم احترامه للتدابير الوقائية التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية او لقرارات الامم المتحدة بشأن تعزيز السلم والامن الدوليين ، فان بعض الاعضاء في هذه الجمعية العامة ما زالوا يقدمون معاونتهم من اجل تعزيز القدرة النووية لجنوب افريقيا . وهذا التعاون الذى يزداد باستمرار يمثل انتهاكا صارخا للاعلان التاريخي الذى اعتمده عام ١٩٦٤ رؤساء الدول والحكومات في البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بشأن جعل افريقيا منطقة لانووية ، وهو اعلان نال تاييد حركة بلدان عدم الانحياز والامم المتحدة على حد سواء .

وما زال هذا التعاون مستمرا بالرغم من النداءات المتكررة الموجهة من هذه الجمعية لجنوب افريقيا والتي تدعوها فيها الى عدم حيازة الاسلحة النووية وبالرغم من تجلي الاطماع العسكرية لبريتوريا ، فيما ترتكبه من أعمال عدوانية وما تقوم به من محاولات لزعزعة استقرار البلدان الافريقية المستقلة المجاورة التي أصبحت مهددة بتلك الاسلحة . وينبغي بذل جهود دؤوبة ، ولا سيما من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والتي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الامن ، لمنع جنوب افريقيا من تعزيز قدرتها النووية فبغير التعهد بذلك قد تصبح التدابير المتخذة حتى الآن لجعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، عديمة الجدوى تماما .

إن احترام الالتزام الدولي بالنظام المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية له أهمية حيوية في اشاعة مناخ عام من السلم والامن وهو ما أكدته الدول اطراف في هذه المعاهدة خلال مؤتمرها الاخير في جنيف . وترى الكامبيرون أن القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر يجب أن تدخل حيز التنفيذ على وجه السرعة بغية إبطاء سباق التسلح النووي واعطاء دفعة جديدة لنزع السلاح .

وفي هذا العصر النووي الذي تتعرض فيه الانسانية لخطر الغناء اذا ما نشب صراع واسع النطاق ، لم يعد في استطاعتنا أن نستمر في حصر مفهوم الامن في اطار ضيق أو أن ننتقص من أهمية امتنا الجماعي .

ومما يبعث على التشجيع في هذا الصدد أن منظمة الوحدة الافريقية عقدت خلال العام الحالي مؤتمرا وزاريا اقليميا في لومي ، توغو ، كان الاشتراك فيه واسع النطاق ورفيع المستوى وتناول موضوع " الامن ونزع السلاح والتنمية " واعتمد هذا المؤتمر اعلانا بشأن الامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا وبرنامج عمل لتحقيق السلم والامن والتعاون في افريقيا صادق عليهما مؤخرا الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز . ويتجلى من انعقاد هذا المؤتمر ، وهو الاول من نوعه في افريقيا ، واعتماد الاعلان وبرنامج العمل المشار اليهما آنفا ، مدى تصميم البلدان الافريقية على أن

تكون في طليعة المسيرة الرامية الى تحقيق السلم . ووفد بلادى يؤيد الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن هذا الاجتماع الهام ويلتمس تأييد المجتمع الدولي للتعجيل بتنفيذهما .

وتؤيد الكامبيرون ايضا الخطوات الجارية لعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح والتنمية وقد عقدت مؤخرا في نيويورك الدورة الاولى للجنة التحضيرية .

أما ما نحتاجه بصورة ملحة فهو السعي الحثيث نحو تطبيق تدابير أمنية غير نووية وغير عسكرية . ولكن ينبغي في الوقت نفسه العمل على تشجيع نزع الاسلحة التقليدية في اطار الامم المتحدة المتعدد الاطراف ووفقا للمبادئ التوجيهية والقواعد المحددة والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الامتثنائية الاولى لجمعيتنا المكركة لنزع السلاح والمعقودة عام ١٩٧٨ وهي الوثيقة التي اكدتها الدورة المعقودة في عام ١٩٨٢ والمعنية بالموضوع ذاته .

والحالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية الحرجة شأنها شأن الخلاف العميق السائد في مجال نزع السلاح تبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بمستقبل البشرية . ففي خلال السنوات الاربعين الماضية تزايد معدل التبادل التجارى بين الامم نتيجة لتعاظم التكافل الناجم عن تطور العلم والتكنولوجيا ولا سيما في مجال الاتصالات .

ويرجع الفضل الى آليات منظومة الامم المتحدة التي تدعم جهود الحكومات دعما كبيرا ، فيما نشهده من تحسن اوضاع السكان في بلدان كثيرة ، ولا سيما البلدان النامية ، في ميادين الصحة والتعليم والزراعة وغيرها . بيد أنه من الواضح أن التجارة الدولية ما زالت تتسم بالاختلال الشديد وبالظلم الصارخ مما يؤدي الى تفاوت كبير بين الامم وتبعية متزايدة من جانب البلدان النامية .

كما أن الجهود التي تبذلها تلك البلدان لاقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وانصافا متطعم دائما بالنزعة الانانية وانعدام الارادة السياسية لدى البلدان الغنية .

والواقع أن موقف هذه البلدان كان هو السبب في ضالة النتائج التي أحرزتها استراتيجيات الامم المتحدة الانمائية الثالثة ، وفي الانصراف عن ميثاق حقوق الدول

وواجباتها الاقتصادية التي اعتمدها جمعيتنا عام ١٩٧٤ ، وفي الجهود التي يبذلها
المفاوضات العالمية ، والتأخير في تنفيذ الاتفاق الخاص بإنشاء الصندوق المشترك
للسلع الأساسية ، والمماثلة في عقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل والتنمية .
وحتى اذا كانت البلدان الصناعية قد حققت بعض النمو فإن هذا النمو الضئيل
وغير المتكافئ لم يكن له أي أثر في البلدان النامية . ومن ثم يمكن القول بأنه
اذا كان الخطر الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي أصبح جسيما فهو قد بلغ حد
الازمة في البلدان النامية . ومن معالم هذا الخطر ، التفكك التدريجي في النظام
التجاري وتذبذب النظام النقدي والمالي والدولي وعدم استقراره واستمرار مشكلة
الديون وركود المعونة الانمائية الرسمية والحالة الاقتصادية في افريقيا جنوب
المحراء .

وفيما يتعلق بـافريقيا التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا ، نرحب
باعتقاد الجمعية العامة في العام الماضي الاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في
افريقيا ، حيث أن هذا الاعلان يمثل الاطار السياسي المحدد الذي يعترف المجتمع الدولي
أن يتحرك داخله للتصدي للازمة في افريقيا . ومنذ اعتماد هذا الاعلان شهدت الحالة في
بعض أنحاء المنطقة تحسنا طفيفا ومطرذا وذلك بفضل المساعدة الدولية . بيد أن تلبية
الحاجات العاجلة الملحة ما زالت أمرا بعيد المنال ، فضلا عن ذلك ، لم تلق بعد
الاحتياجات على الاجل المتوسط والطويل ذلك القدر من العناية الدولية المنصوص عليه
في الاعلان .

والبلدان الافريقية تدرك وتسلم بأنها هي ، أساسا المسؤولة عن حل مشاكلها .
وبهذه الروح تبذل جهودا جديرة بالثناء لتكون سياساتها وبرامجها الانمائية الوطنية
مطابقة لاحتياجاتها . ويجدر النظر الى خطة عمل لاغوس المعتمدة عام ١٩٨٠ والتي تم
تحديثها خلال مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٤ في أديس
أبابا باعتبارها جهدا انمائيا متكاملًا تتصدي به افريقيا للازمة الحادة التي
تجازها .

بيد أنه من الجلي أيضا أن البلدان الأفريقية لا تستطيع وحدها مجابهة هذه
الازمة الخطيرة بدون مساعدة المجتمع الدولي . وتقتضي هذه المساعدة التزاما مستمرا
إذا أريد لمبادئ الاعلان أن تترجم الى اجراءات ملموسة .
وفي هذا السياق ، تؤيد الكامبيرون الاقتراح الداعي الى عقد دورة استثنائية
للجمعية العامة تكرم للازمة الاقتصادية في افريقيا .
وتفضلع منظمنا في العالم الحالي أيضا بدور فعال في تطبيق النظام المنصوص
عليه في الاتفاقية الجديدة لقانون البحار .

ان الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار اللتين عقدتا في كنفستون وجنيف قد حققتا تقدما مشجعا ، فقد بذلت خلالهما جهود لإعداد النظام الداخلي للجمعية التأسيسية للسلطة الدولية ، وإتسمتا بتصميم اعضاء اللجنة على تمهيد الطريق من اجل الإنشاء الفعلي للمؤسسة باعتبارها أداة السلطة المسؤولة عن استغلال قاع البحار عن طريق دراسة المشاكل التي يمكن ان تؤثر على المنتجات المعتمدة على البر في الأمم النامية نتيجة لاستغلال قاع البحار ، وأخيرا اعداد اللائحة الداخلية للمحكمة الدولية لقانون البحار .

ولسوء الحظ انه بالرغم من التأييد العام لاستحداث نظام سلمي يحكم استغلال قاع البحار ، لم تنجح حتى الآن محاولات تحديد آلية تجعل المؤسسة قادرة على العمل والاستمرار . وبالإضافة الى ذلك فان تطبيق القرار " الثاني " الخاص بحقوق وواجبات المستثمرين الرّواد قبل سريان الاتفاقية قد جمّد الى حين حل مشكلة تداخل المناطق بين الأطراف المعنية .

وفي الوقت نفسه تواصل البلدان المتقدمة التي هناك حاجة الى مواردها المالية والتكنولوجية لاستغلال السليم لقاع البحار ممارسة الابتزاز ، عن طريق مطالبة اللجنة بمنحها نظاما للتعدين يكون لصالحها ولكنه يتعارض مع الاحكام ذات الصلة في الاتفاقية . ونحن ندين بقوة هذا التصرف ، كما اننا شاركنا مجموعة ال ٧٧ في شجب المقرر الأخير الذي اتخذته دولة واحدة بمنح التراخيص لعدد قليل من الهيئات التابعة لها للقيام باستكشاف واستغلال بعض قطاعات المنطقة بالمخالفة لاحكام الاتفاقية والقرارات ذات الصلة .

بيد انه مما يبعث على التشجيع ملاحظة ان الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد وقّعت على الاتفاقية ، وان عددا متزايدا منها قد صدّق عليها ، بما فيها الكامبيرون . ويظهر هذا الاتجاه تزايد الاعتراف بحق جميع الدول ، غنية أو فقيرة ، ضعيفة أو قوية ، في الاستفادة من الاستغلال الحكيم لموارد

قاع البحار من خلال نظام قانوني منصف لا شك في ان له أهمية حيوية للسلم والأمن الدوليين . ولهذا السبب يؤيد وفدى تأييدا حازما التنفيذ الصارم للاتفاقية وما يرتبط بها من قرارات .

ولا بد أن يؤدي هذا التنفيذ الى تعزيز الادارة المشتركة للتراث المشترك للبشرية بحيث تؤدي الى تحسين الظروف الاجتماعية والانسانية في مختلف انحاء العالم الذى يتعرض باستمرار لضربات الاحداث الدولية .

وفيما يخص حقوق الانسان ، فان انضمام الكامبيرون لمعظم الصكوك الاساسية الدولية في هذا المجال ومشاركتها في عمل لجنة حقوق الانسان هما الدليل على التزامها النشط بحماية وتعزيز الحريات الاساسية . وسوف نتمسك بهذا الالتزام .

أما فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والانسانية فمما يبعث على التشجيع ان نلاحظ الالتقاء في الآراء حول أهمية وقيمة البرامج المكرمة لهذا الموضوع في الأمم المتحدة . ومن المستصوب في هذا الصدد ان يستمر المجتمع الدولي في دعم الأنشطة التي تستهدف تعزيز الرفاهة للاجئين والاطفال والشباب والمعوقين والمسنين والنساء والعمال المهاجرين .

وبالرغم من ان التكافل بين الأمم يلقي اليوم قبولا واسعا ، فلا يبدو أن الدول تكون دائما مستعدة لتحمل جميع الآثار المترتبة على هذا المبدأ فيما يتعلق باقامة آلية محددة تستهدف تحسين التصرف في الأمور المرتبطة بالمصير المشترك للانسانية . وتواجه الأمم المتحدة في الوقت الحالى عددا كبيرا من الصعوبات وتعرض لنقد شديد ، لدرجة ان البعض لم يعد يتردد في التساؤل عن مستقبل المنظمة ذاته ، نظرا لما يبدو وكأنه تراجع مؤسف في الاتجاه الى العمل المتعدد الأطراف .

وأيا كان الشكل الذى يتخذه ذلك النقد ، فانه يعكس في الحقيقة قلق الشعوب بشأن السيطرة على آلية اتخاذ القرار وحول قيادة المنظمة . بيد أن القراءة الدقيقة للميثاق ، وتطور طبيعة العالم والحكمة الجماعية ، قد تمكننا من تجاوز الصعوبات الوقتية بالرغم من النقد الموجّه للمنظمة .

ومن ثم يكون من المستصوب ان تعمل المنظمة على مواءمة هياكلها بصورة مستمرة من اجل إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية بما يكفل مشاركة اكثر انصافا وديناميكية لجميع اعضاء المجتمع الدولي في تسيير الشؤون العالمية . لأن مصيرنا جميعا رهن بذلك .

اننا ندافع في كل دورة عن مصالح دولنا ، وكثيرا ما نعطي بذلك الانطبـاع بأننا نتوقع ان تقوم الأمم المتحدة بكل شيء . ألم يحن الوقت بعد في هذه الدورة التاريخية للذكرى الأربعين لإنشاء المنظمة كي نتساءل عما يمكن ان نفعله ، حتى نزيد من فعالية المنظمة وحركيتها ومن ثم تقوية الدور الذي تقوم به لمنفعة البشرية ورفاهها ؟ ولا بد لتحقيق ذلك من توافر الارادة اللازمة ، وأعتقد اننا قادرون على تلبية هذا المطلب .

السيد تريفونا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني ان أعرب لكم عن التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة . ان مجلكم المميز والطويل في خدمة بلدكم - وهو من بلدان البحر المتوسط - لدى الأمم المتحدة قد لقي تقديره الحق في مناسبة هذه الذكرى الخاصة . وربما كان من اكثر الجوانب اهمية للاحتفالات بالذكرى الأربعين الجانب المتعلق بتقويم المدى الذي اسهمت به الأمم المتحدة في إحلال مبدأ المساواة في السيادة والاحترام المتبادل بين الدول محل شريعة الغاب التي سادت فيما سبق وبلغت أوجها في أهوال الحربين العالميتين .

ولسوء الحظ ، فان هذا التقويم يكشف عن بعض جوانب الضعف . ولكن لا شك في ان في مقدمة العوامل الايجابية ما قامت به المنظمة العالمية من تشجيع الدول النامية بل والصغيرة والجزرية من بينها على القيام بدور في سير العلاقات الدولية . ومالطة واحدة من تلك الدول الصغيرة التي استفادت فائدة ملموسة من مشاركتها في الأمم المتحدة ؛ فنظامنا البرلماني الديمقراطي الناشء الذي يسمى الى اقامة

توازن داخلي راسخ بين الحرية الفردية والمطالب الجماعية في اطار اقتصاد مختلط ، وينتهج في علاقاته الخارجية وضعا محايدا يستند الى مبادئ عدم الانحياز ، قد وجد في الامم المتحدة التفهم والتأييد اللذين مكّنا مالطة من المشاورة في طريقها المختار حتى في اوقات الشدة والمعارضة .

كما وجدنا ايضا اننا تمكّنا ، بالرغم من القيود التي تفرضها مواردنا المحدودة ، ان نسهم مباشرة في عمل الامم المتحدة واهدافها .

وما كادت فترة وجيزة تنقضي على انضمامنا الى المنظمة حتى بدأنا نضطلع بدور بارز في مفاوضات قانون البحار . وعلى مر السنوات الخمس عشرة الماضية تولينا مناصب في معظم أجهزة المنظومة الرئيسية ، أي في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ والمنظمة البحرية الدولية ؛ والمجلس الاقتصادي والإجتماعي ؛ ومجلس ادارة منظمة العمل الدولية والمجلس التنفيذي لمنظمة الأغذية والزراعة ؛ ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ بالإضافة الى عضويتنا الحالية في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ، ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

كما كان لنا الشرف أن تولينا منصب نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مرتين ، الأولى في ١٩٧٠ والثانية هذا العام . ونحن نعتقد أن اضطلاعنا بعمل مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشائها في ١٩٧٥ قد قدم امهاما قيماً في السعي الى حل دائم وعادل لمسألة الشرق الاوسط ، ونحن متحمسون لمواصلة أداء هذا الدور .

ولكن المهمة الكبرى التي كانت محكا لقدراتنا ومبعثاً لاعتزازنا في الأمم المتحدة ، هي الفرصة التي حظينا بها في ١٩٨٢ و ١٩٨٤ عندما شغلنا للفترة المحددة لنا منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن . وقد أتاحت لنا هذه العضوية أن نظهر بمزيد من الوضوح والحسم التزامنا الصادق بالأساليب السلمية التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول .

وبذلك أتاح لنا محفل الأمم المتحدة ، كما أتاح لآخرين مثلنا ، فرصة تأكيد أن انتهاج سياسة خارجية مستقلة عنصر حيوي وضروري من عناصر سيادة الدول الصغيرة والدول الأكبر والاقوى سواء بسواء . غير أن الدول الصغيرة تتعرض في الوقت نفسه - كما أوضحت دراسة نشرها الكومنولث مؤخراً - لتحديد من نوع خاص اذ تخضع القرارات والاجراءات التي تتخذها بشأن سياستها الخارجية لتمحيص مكثف ولرغبة لا مبرر لها من جانب الدول الأكبر .

وقد بدأت مالطة تواجه هذه الحقيقة منذ ١٩٧١ عندما عمدت ، في ظل الحكومة الاشتراكية ، الى اتخاذ القرارات التي تقتضيها ممارسة سيادتها وتحقيق تنميتها الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . وقد واجهنا الاستنكار المريح بل والعداء المكشوف لاعمال من قبيل اجراء اصلاحات داخلية لنظمتنا المحيية والتعليمية ونظمتنا الخاصة بالرعاية الاجتماعية وانفتاحنا في مجال السياسة الخارجية على بلدان جديدة في منطقتنا وخارجها . وتعرضت للتشويه واساءة التفسير الاهداف الاساسية التي كانت انشطتنا في مجال السياسة الخارجية تتوخى بلوغها ، والتي تتمثل في رغبتنا في تحويل مالطة الى دولة محايدة غير منحازة في البحر المتوسط تكون ملتقى للجهود الرامية الى تحقيق السلم والاستقرار والتعاون على الصعيد الاقليمي .

وقبل اربعة عشر عاما ، اعرب كثيرون عن دهشتهم عندما اتخذت حكومة مالطة الاشتراكية المنتخبة حديثا ، الخطوة الاولى ، والمشروعة تماما ، تأكيدا لحقها في انتهاج سياسة خارجية مستقلة ، بإقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية . واقتضى الامر سنوات عديدة كيما يفهم بالفرض الحقيقي من هذه الخطوة الا وهو توسيع صفوف شركاء مالطة ، وليس بآى حال استبدال مجموعة من الشركاء بمجموعة اخرى .

وخلال هذه السنوات اتضح الطابع الايجابي والتقدمي لهذه المشاركة من خلال المساعدة القيّمة التي قدمها الشعب الصيني الى مالطة ، في تنفيذ المشروعات الكبرى للبنية الاساسية وانشاء مشاريع صناعية مشتركة وتوفير المعونة التقنية . كما كان من شأن تقدير الصين وتأييدها لجهود مالطة الرامية الى تحويل البحر المتوسط الى منطقة سلم ان اكدا ان هذه المشاركة كفيلة بتقديم اسهام كبير في تحقيق الاستقرار والتعاون الاقليميين والدوليين .

وبدلا من ان يبرر انفتاح مالطة السياسي على الصين المخاوف التي احاطت به في البداية ، أصبح تعبيرا عن المداقة بين الشعوب جاعلا من الاتصال المباشر نموذجا

لمشاركة من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي المتبادل والاستقرار الاقليمي وهو النموذج الذي نستهدف تطبيقه في علاقاتنا في المستقبل مع الدول الاخرى * .

وواجهت مالطة تجربة مماثلة لدى إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان أوروبا الشرقية . إذ أن المفاهيم الموهلة في الخطأ بشأن نطاق الاختيارات السياسية المسموح به للدول الصغيرة ، جعلت الرأي العام في أوروبا الغربية يتصور لفترة طويلة أن انفتاح مالطة على الشرق يشكل استبدالاً صريحاً للشركاء القائمين لا مجرد توسيع لمفهومهم . وكان من الصعب تماماً التسليم بتهافت فكرة عدم السماح لدولة جزرية صغيرة بالتصرف ضمن نطاق للاختيارات مماثل النطاق المتاح للبلدان الاخرى والاكبر . ولم تتوقف الصحافة الغربية التي أشارت منذ سنوات قلائل زوبعة هائلة لافتتاح سفارة سوفياتية في مالطة ، كي تتأمل أن سفارة الولايات المتحدة كانت موجودة بالفعل في مالطة منذ سنوات طوال ، وأن التعاون الدبلوماسي الوثيق مع الاتحاد السوفياتي يمثل إحدى حقائق الحياة في جميع دول أوروبا الغربية .

ويمكن اليوم معرفة مدى انطباق ذلك على مالطة أيضا ، من تقييم نتائج التعاون الاقتصادي المفيد للطرفين الذي كان ثمرة لعلاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي والذي استلزم انجازه عملاً جاداً وتتضمن هذه النتائج استخدام مرافق الخدمات الخاصة ببحريتنا التجارية وتوقيع اتفاق تجاري كان أهم بنوده تكليفنا ببناء ثمان سفن في مالطة ، وهذه سفنة تحسنا عليها جميع أحواض بناء السفن في منطقتنا بأكملها .

ولا تزال الاهداف نفسها التي دفعتنا الى الانفتاح على الصين والاتحاد السوفياتي هي التي ترشدنا في تطوير تعاوننا الاقتصادي مع الولايات المتحدة الامريكية . وترى مالطة أن من الضمانات الرئيسية للإسهام الايجابي الذي تقدمه في استقرار منطقة البحر المتوسط استناداً الى مركزها الحيادي ، ذلك الاهتمام الحقيقي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد غاوتشي (مالطة) .

الذي توليه لعلاقتها الاقتصادية مع الدول الكبرى . ونحن ندرك بوضوح أنه لئن كان ينبغي تحديد علاقاتنا بكل دولة وفقا للامكانيات والمصالح الاقتصادية المحددة لمختلف شركائنا ، فإن العنصر السياسي المشترك الذي يربط هذه العلاقات جميعا هو السعي الى توطيد مركزنا الحيادي بوصفه أحد عوامل الاستقرار في المنطقة المجاورة لنا مباشرة . وربما كان أوضح ما يعبر عن هذا التحيز الظالم الذي يؤدي الى اتخاذ مواقف معادية من الاعمال التي تقوم بها الدول الصغيرة هو ردود الافعال والتفسيرات المتملة بعلاقاتنا مع جارنا القريب ليبيا . فاقامة علاقة أساسها المشاركة النشطة مع الجيران الاقربين تعد عنصرا لا غنى عنه لامن ورفاهية أية دولة محبة للسلم ، وبصفة خاصة اذا كانت دولة مثل مالطة تولي أهمية قصوى لسياسة الحياد والانفتاح على الجميع .

وقد كانت ليبيا دائما أهم المتاجرين مع مالطة في العالم النامي . ويفضل سياستنا في التعاون الوثيق مع ليبيا امتدت هذه المشاركة الى الكثير من القطاعات الأخرى مما نتج عنه فوائد للتنمية الاقتصادية في مالطة وخاصة في وقت سادت فيه البطالة والاختلال الاقتصادي في بلدان صناعية كثيرة ، وهي أمور لم يكن هناك مفر من أن يكون لها تأثيرها السلبي علينا نحن أيضا . وكذلك توافرت الأدلة التي تبين أنه لم تكن لدى أي من الطرفين في أي وقت من الاوقات أية أوهم بشأن الحفاظ على سيادة مالطة واستقلال حركتها .

وقد تجلى ذلك بأوضح ما يكون إبان الخلافات التي نشأت بين الطرفين بشأن تقسيم الجرف القاري . فقد عمل كل من الطرفين بعزم لضمان ما يتصور أنه مصلحته المشروعة في هذا الصدد . وبدون أية مساعدة من أي طرف ثالث أصرت مالطة على موقفها وأحليت المسألة في نهاية المطاف الى محكمة العدل الدولية التي اقترحت في اوائل هذا العام حلا يوفر الان أساسا طيبا لتسوية تفاوضية . وقد تأكد الان للشركات المهمة أن الاستقرار وامكانية التنبؤ الضروريين قد توافرا بحيث يمكنها الدخول مع حكومة مالطة في اتفاقات تحقق النفع المتبادل بشأن استكشاف الموارد النفطية في قاع البحر واستغلالها .

إن مالطة الحريضة على سيادتها واستقلال حركتها قد طالبت أيضا في السبعينات
وبداية الثمانينيات بإعادة النظر في العلاقات القائمة مع كثير من الشركاء
التقليديين في أوروبا الغربية . ولكن هنا أيضا حال التحيز المتحجر ضد حريضة
البلدان الصغيرة في الاختيار دون ادراك طبيعة التدابير التي تقوم بها وحال بالتالي
دون تنفيذ الاهداف التي كنا نسمى اليها .

ولقد سنحت لي الفرصة لان أتكلم في هذه الجمعية العامة عن شتى المشاكل التي واجهناها في وقت أو آخر مع العديد من شركائنا القدامى ، بما فيهم بريطانيًا ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي وايطاليا واليابان . ومما يثلج صدري أن أسجل اليوم أن كثيرا من هذه الخلافات قد تجاوزناها ، وأن جهودنا الدؤوبة لاقامة علاقات متفتحة وعادلة ومتبادلة النفع مع أكبر عدد ممكن من الشركاء أصبحت سائدة في هذا الصدد .

لقد توترت العلاقات بين مالطة وبريطانيا لعدة سنوات بسبب رفض حاكمنا الاستعماري السابق الوفاء بما اعتبرناه مسؤوليته ، وهو تطهير مياهنا من القنابل وحطام السفن الغارقة ، التي تركت فيها نتيجة لوجوده السابق في مالطة . غير أنه قد تم التوصل هذا العام الى تسوية لهذه المشكلة المعلقة . ففي عملية استغرقت خمسة أشهر ، بين نيسان/ابريل وآب/اغسطس قام أفراد من الاسطول الملكي البريطاني مع غطاسين من مالطة بانتشال أكثر من ٤٠ قطعة كبيرة من المعدات الحربية وغيرها من حطام السفن من قاع البحر في " جراند هاربر " ، وذلك للاستفادة القصوى من تسهيلات شحن القمح وغيرها من تسهيلات البنية الاساسية التي بنيناها هناك مؤخرا . وهكذا استطعنا الآن ، وبطريقة مرضية تسوية ما كان يعدّ بمفهوم أعم مشكلة محدودة ، وكان بالنسبة لنا عقبة كآداء في طريق تنميتنا الاقتصادية ، ممهدين بذلك الطريق لاستئناف العلاقات متبادلة النفع ليس فقط مع بريطانيا ذاتها ، ولكن أيضا مع جهات أخرى من العالم الناطق بالانكليزية .

ان علاقات مالطة مع ايطاليا وليدة التقارب الجغرافي بين بلدينا وارتباطنا التاريخي والثقافي العميق . إلا أنه بينما كانت ايطاليا من أوائل البلدان التي اعترفت بمركز مالطة المحايد ، وأعربت عن تأييدها له ، فقد جاء وقت رأينا فيه أن تلك التصريحات الرسمية بالتأييد لم تكن مطبقة من الناحية العملية . وكان هناك اختلال تجارى ضخم ومتزايد بيننا وبين ايطاليا - في غير صالحنا ، لم يكن من شأنه ، ان لم يتسن تصحيحه ، أن يشكل أساسا لمشاركة مرضية للطرفين . وقد توصلنا الآن الى أساس جديد للاتفاق . وتعهدت ايطاليا ، كخطوة أولى ، بالبحث عن سبل لتقديم المساعدة لنا في تطوير بنيتنا الاساسية ، وبصفة رئيسية في مجال نظام امدادات المياه ، وشبكة

الطرق ، وسوف يساعد هذا في إعادة علاقات التعاون الوثيق ، التي كانت تربط بين بلدينا في السابق .

ولقد اعترف وزير الخارجية الايطالي ، السيد أندريوتي ، منذ بضعة أيام ، في هذه القاعة ، بهذا التطور الايجابي في العلاقات بين البلدين ، عندما أعلن أن ايطاليا تنوى "تطوير هذه العلاقات ، مع [احترامها] الكامل لموقف الحكومة المالطية القائم على الحياد وعدم الانحياز الذي تعتبره ايطاليا عنصرا ايجابيا" (A/40/PV.8، ص ٤٩ - ٥٠) ونحن نرحب بهذا البيان متوقعين بحق تنفيذه على نحو شامل وسريع .

أما فيما يخص علاقاتنا مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بصفة عامة ، فقد كانت غير متوازنة طوال السنوات الخمس عشرة الماضية . واستغرق الامر سنوات من المفاوضات المضنية حتى استطعنا في ١٩٧٦ اقناع الاتحاد بتنقيح وتوسيع نطاق اتفاق المشاركة المقيد والمنحاز الذي كان قد فرضه علينا في ١٩٧٠ ، عندما كان من المسلم به أن مالطة لا تزال تقع دون نزاع في نطاق نفوذ أوروبا الغربية .

وعندما انتهى أجل البروتوكول المالي بين مالطة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي في ١٩٨٢ ، تطلب الامر عملية تفاوض أخرى طويلة وشاقة لاقتناع الاتحاد بالتقدم بعرض جديد يستجيب لحالة مالطة الخاصة ، بوصفها دولة صغيرة محايدة من دول البحر المتوسط . ولقد تسنى تحقيق هذا ، ويوفر العرض المالي الذي أعلن عنه الاتحاد مؤخرا ، أساسا طيبا لاجراء مناقشات للمشروع في اقامة علاقة خاصة بين مالطة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، تكفل تحقيق التعاون في مجال التجارة والاستثمار والتدفق التكنولوجي .

ونحن نرحب بهذا التطور لانه ، على ما يبدو ، يشكل جزءا من الالتزام الجديد الذي تمهد فيه الاتحاد الاقتصادي الاوروبي باتخاذ موقف اكثر ايجابية إزاء الحاجة الى إقامة علاقات منصفة مع بلدان البحر المتوسط النامية . ولقد أكد وزراء خارجية بلدان البحر المتوسط غير المنحازة على هذه الحاجة في اجتماعهم الاخير في مالطة في ايلول/سبتمبر الماضي، على حين أكدوا على عزمهم على القيام بدورهم الخاص في تطوير برامج التعاون مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

وترى مالطة أن هناك امكانية هائلة ينبغي استكشافها في هذا الاتجاه . وهذا لا يتضمن فحسب الروابط الاقتصادية والتجارية الوثيقة بين البلدان المنحازة وغير المنحازة في البحر المتوسط ، بل أيضا الروابط بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وبلدان في مناطق اخرى التي يمكن تشجيعها عن طريق اقامة تعاون أوثق على مستوى البحر المتوسط .

ومن المهم هنا أن نشير الى التباين القائم بين الاسلوب البطرء الذي اعتادت البلدان الصناعية أن تستجيب به لاحتياجات البلدان النامية ، وبين الموقف الاكثر اعتمادا للعطاء الذي تتخذه البلدان النامية الفنية بالموارد ، والتي يمكنها تقديم المساعدة . وفي هذا الصدد ، تود مالطة أن تعرب عن عميق امتنانها للبلدان المنتجة للنفط في الخليج ، وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت ، للسرعة والتفهم والسخاء ، التي تميّز علاقاتها معنا .

وفي بعض الحالات الاخرى لا يمكن أن يتأتى التقدم إلا نتيجة لجهد بطيء ومتأن . وكان هذا هو الحال فيما يتصل بعلاقاتنا التجارية مع اليابان . فبعد سنوات من الجمود اختتم على التو وفد رسمي خاص من مالطة زيارته الى طوكيو التي استهدفت مناقشة السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تصحيح الخلل التجاري الكبير الذي يشوب علاقتنا مع ذلك البلد ، عن طريق وضع برنامج للتعاون الاقتصادي ، وغيره من أشكال التعاون بين البلدين .

وبالمثل طرأ تحسّن ملحوظ هذا العام على علاقتنا مع الفاتيكان ، بعد مرورها بفترة عصيبة . ففي نيسان/ابريل تم إبرام اتفاق قبلت الكنيسة الكاثوليكية في مالطة بمقتضاه أن تنفّذ في بحر ثلاث سنوات هدف التعليم الثانوي المجاني للجميع ، وذلك توطئة لابرام اتفاقية شاملة من شأنها أن تقيم العلاقات بين الكنيسة والدولة في مالطة على أساس واضح وسليم .

وفي هذه الحالة وفي حالات أخرى كان التحامل الذي اتسمت به بعض المواقف تجاه اجراءات البلدان الصغيرة ، واضحا بشكل مؤلم . فبينما ذكرت الصحافة الدولية الكثير - وكان معظم ما ذكرته تشويها للحقائق ، وخطا بين الجوانب المتميزة الواضحة

للسياسات الداخلية والسياسات الخارجية - عندما لم يكن هناك اتفاق بعد بين الكنيسة والدولة بشأن قضية التعليم الثانوي المجاني للجميع ، لم تذكر المحافظة بعد ذلك أى شيء عن حقيقة أن كل المعصوبات قد سوّيت بشكل ودى . ونحن لا نستطيع إسماع صوتنا في شرح شرعية الاجراءات التي قمنا بها ونجاحها إلا عن طريق محفل مثل هذا الذي تمثله الامم المتحدة .

وأود الآن أن أنتقل الى جانب آخر من جوانب الدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة على مدى الاربعين عاما الماضية ، يكتسي أهمية خاصة للدول الصغيرة مثل مالطة ؛ وهو يتصل بما يمكن أن نسميه عادة المسؤولية الجماعية تجاه القضايا المثيرة للقلق الدولي ، هي عادة مساعدة هذه المنظمة على تطويرها وتعزيزها على مرّ السنين .

ولم يكن من اليسير السعي الى تحقيق هذا الهدف . فقد صاحب بزوغ الامم المتحدة في النصف الثاني من الاربعينات ، بروز واقع جديد لعالم ثنائي الاستقطاب ، يعتمد على مصالح وأوامر ونواهي القوتين العظميين الرئيسيتين ، والحلفين العسكريين اللذين أنشأتاهما . ومن ثم فطوال الاربعين عاما الماضية كان من الضروري أن تتصدى عادة تعددية الاطراف لحتميات هيمنة الدول العظمى . ولقد أتاحت سنوات الانفراج في الستينات وأوائل السبعينات مهلة لالتقاط الانفاس ، تسنى خلالها توطيد العديد من العمليات متعددة الاطراف داخل إطار الامم المتحدة ذاتها ، وأعني بها على وجه الخصوص ظهور تجمعات مثل مجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز بالاضافة الى المحاولات الاولى الرامية الى خلق تعاون اقليمي يستهدف تحقيق السلم والاستقرار .

ولم تنجح عودة ظهور التنافس بين القوتين العظميين الرئيسيتين في تقليص التطورات السابقة ، التي لا تزال تتيح للبلدان الصغيرة ، مثل مالطة ، الاضطلاع بدورها المشروع في المسؤولية الجماعية عن السلم والتعاون .

ومن الواضح أننا قد اتخذنا بشكل مباشر أكثر الاجراءات فعالية في هذا السياق ، في منطقتنا من أوروبا والبحر المتوسط . إن مؤتمر الامن والتعاون في

أوروبا ، الذي اُفتتح أعماله في هلسنكي في ١٩٧٣ ، ووفّر لنا فرصة ممتازة للعمل مع شركائنا المحايدين وغير المنحازين في أوروبا معاً لتحقيق الأمن والتعاون في قارتنا ، فبالتعاون مع تلك الدول لم نضطلع فحسب بدور متزايد في عملية بناء الأمن الأوروبي ، بل أننا قد نجحنا أيضاً في ترسيخ المبدأ القائل بأن السلم والتعاون لا يمكن أن يسودا في القارة الأوروبية ، إذا لم يسودا في البحر المتوسط .

ونحن نسعى الآن ، من ناحية ، الى تطبيق هذا المبدأ بشكل ملموس من خلال نظام فعال لتدابير بناء الثقة والامن في البحر المتوسط يتم الاتفاق عليه في إطار مؤتمر استوكهلم الجارى والمعنى بنزع السلاح في أوروبا . ومن ناحية أخرى ، اضطلعت مالطة بدور رائد في حفز بلدان عدم الانحياز الرئيسية في البحر المتوسط لوضع برامج العمل الخاص بها لإقامة السلم في منطقتها . وكانت الخطوة الأساسية الأولى في هذا البرنامج هي النداء الذى وجهه اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في البحر المتوسط في العام الماضى والذى يحث البلدان المنحازة في المنطقة على أن تضمن عدم السماح باستخدام التسهيلات العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضيها ضد مصالح الدول غير المنحازة .

وبذلك تسهم مالطة بخطى وثيدة ولكنها أكيدة في عملية ستؤدى في نهاية المطاف الى مشاركة مثمرة في الاعمال والمبادرات التي تجمع بين البلدان المحايدة والبلدان غير المنحازة في أوروبا من جهة وبين بلدان البحر المتوسط من جهة أخرى ، من أجل تحويل المنطقة الى منطقة سلم وتعاون .

وقد أسهمت الجمعية العامة في هذه العملية في السنوات الأخيرة باعتماد قرارات بتوافق الآراء بشأن البحر المتوسط أوضحت فيها بجلاء أهداف التعاون في البحر المتوسط . ونأمل أن تقوم هذه الجمعية مرة أخرى بما يؤيد مبادراتنا الإقليمية من أجل السلم .

ولا شك أن المشكلات التي تختبر وتتحدى تصميم الدول على العمل من أجل الاستقرار والتعاون في مناطقها الخاصة ليست قليلة . وفي البحر الأبيض ذاته تمثل مشكلتا قبرص والشرق الأوسط أخطر تحد لجهدنا المشتركة .

وتنظر مالطة الى مشكلة قبرص باهتمام خاص نظرا لروابط الصداقة والتعاطف التي ولدها القرب الجغرافى ومختلف أوجه التماثل القومى القائمة بين شعبينا . ونحن ندرك تماما اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا بالتوصل الى حل لهذه المشكلة ، وتقدم له تعاوننا ودعمنا الكاملين . ومن المؤكد أن حل مشكلة قبرص ينبغي أن يشمل

ثلاثة جوانب مترابطة : إنسحاب القوات الأجنبية من الجزيرة ، والمحافظة على وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز ، ووضع ترتيبات إقليمية تتفق والاهتمامات الأمنية والاقتصادية لكل من الطائفتين في الجزيرة .

وفي الشرق الأوسط ، أوضحت مالطة مرارا وتكرارا ما تعتبره قضايا أساسية كما حددت الأساليب التي تعين استخدامها لمعالجة تلك القضايا . فنحن نؤيد حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحدها في إنشاء وطن خاص به ، وندعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، ونناشد من أجل السماح بإجراء عملية المصالحة الوطنية في لبنان بالأساليب السلمية ، ونحث على السماح لجميع دول المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، نحث إسرائيل على أن تنبذ اعتمادها المشؤوم على استخدام القوة ، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاشتراك في مشاورات ومفاوضات تبلغ ذروتها في نهاية المطاف في مؤتمر معني بالسلم كما ورد في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم . ونؤيد في هذا الصدد مبادرة الملك حسين والسيد عرفات في شباط/فبراير الماضي والتي توفر أساسا طيبا للتقدم . كما نرحب بما لقيته تلك المبادرة مؤخرا من ترحيب في دوائر مختلفة .

ونؤكد من جديد دعوتنا لدول أوروبا الغربية لأن تضطلع بدور أكثر نشاطا ومباشرة في البحث عن تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . وينبغي التذكير بأن الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن فلسطين والتي عقدت في مالطة في نيسان/أبريل ، قد حددت بوضوح الدور الذي يمكن وينبغي لدول أوروبا الغربية أن تقوم به في قضية الشرق الأوسط . ولقد كان العمل في ذلك الاتجاه حتى الآن قليلا وخاليا من الحماس . وقد آن الأوان للقيام بمزيد من المبادرات الفعالة في هذا الصدد ولا يمكن أن تستمر المواجهة بين العرب وإسرائيل إلى الأبد ، فالمجابهة العربية الإسرائيلية تستدعي مزيدا من التفهم ، شأنها شأن المجابهات التي دارت بين الأوروبيين وسويت الآن منذ أربعين عاما .

وينبغي أن أشير عند هذه النقطة الى القصف الاسرائيلي لمخيم فلسطيني بالقرب من مدينة تونس في الاسبوع الماضي . فاسرائيل بإقدامها على هذا العمل الشديد الضلال والذي اشتركت مالطة في ادانته ادانة قاطعة ، ارادت أن تلحق ضررا لا يمكن علاجه بعملية السلم الوليدة في الشرق الاوسط . وقد أدخل ما قامت به اسرائيل عنصرا جديدا من التوتر وعدم الاستقرار في البحر المتوسط ، وسيكون له بالتأكيد آثار خطيرة للغاية وعواقب وخيمة ، كما رأينا في الايام القليلة الماضية .

وليست هناك دولة في البحر المتوسط ، سواء أكانت عضوا في تحالف عسكري أو محايدة أو غير منحازة ، تستطيع أن تتسامح في إدعاء دولة أخرى في المنطقة أنها تغتلع بدور شرطي المنطقة . وسوف نقاوم ذلك بقوة ، وسنتخذ جميع التدابير الضرورية لمنع حدوثه بالتشاور مع جيراننا .

وخارج البحر المتوسط ، فإن القضايا التي تدعو الى اتخاذ اجراءات جماعية فعالة وعاجلة من أجل إرساء السلم عديدة ومعقدة . ففي الجنوب الافريقي تدنو بسرعة الازمة الناجمة عن مظالم الفصل العنصري والتي كانت متوقعة منذ وقت طويل . ولم تعد الدعوة الى فرض عقوبات قوية ضد نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا تحتتمل المناقشة من حيث المبدأ ، وانما المسألة هي نوع العقوبات التي ينبغي فرضها والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتوفير المساعدة للدول التي ستتحمل وطأة فرض العقوبات . ومالطة تقدم دعمها الكامل لهذه الجهود .

وفي الحرب بين ايران والعراق ، لم تؤد حتى الآن المأساة والمعاناة الناجمتان عن ذلك النزاع الطويل الى اقناع المتحاربين بالتوصل الى حل سلمي للخلافات بينهما . وليس بوسعنا إلا أن نؤيد جميع الجهود الرامية الى اقناع الطرفين والتي تسعى في الوقت ذاته الى تفادي ادخال عناصر دخيلة وعناصر جديدة للتوتر في هذا النزاع .

وفي أفغانستان وكمبوتشيا ، فان وجود القوات العسكرية الاجنبية هو من مصادر قلقنا . ونأمل مخلصين أن تتاح الفرصة لنجاح المبادرات الاقليمية الرامية الى حل

هاتين المشكلتين . وبالنسبة لأمريكا الوسطى ، ما زالت مالطة تؤيد ، كما فعلت اثناء عضويتها في مجلس الامن ، مبادرة كوندادورا لانها توفر الاساس السليم الوحيد لحل دائم للمشكلات المعقدة في المنطقة .

وفي كل عام يعرب وفد مالطة في هذه الجمعية بانتظام عن امله في البدء في عملية اعادة توحيد كوريا . ولدينا هذا العام ، وربما اكثر من السنوات الماضية ، ما يدعونا الى الاعتقاد بان هناك احتمالات مشجعة للتوصل الى حل نهائي . وقد كانت التطورات التي جرت في الشهور الماضية بشأن المسائل الانسانية محدودة للغاية ، إلا انها تشكل خطوة أولى ، والخطوة الاولى هي دائما اصعب الخطوات . ونحن نحث على توطيد هذه الخطوة الاولى عن طريق القيام بمبادرات أخرى في المستقبل القريب والقيام بعملية مصالحة تراكمية لا يمكن عكس اتجاهها ، ونحن على استعداد لتقديم كل المساعدات الممكنة في هذا الصدد .

وعندما ندرس جوانب نجاح واخفاق منظماتنا العالمية على مدى العقود الاربعة الماضية ، نجد ان هناك مجموعتين كبيرتين من القضايا تكتسبان أهمية خاصة : القضايا المتعلقة بنزع السلاح ، والقضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد نوقش موضوع نزع السلاح مناقشة مكثفة في قاعات هذه الهيئة دون ان تسفر المناقشة ، لسوء الحظ ، عن اثر ملحوظ ولا يمكن ان ننكر ان العالم اليوم أصبح اكثر خطرا عما كان منذ اربعين عاما . وقد اضطلعت الامم المتحدة بدورها خلال السنوات الاربعين الماضية لضمان تفادي نزاع عالمي جديد له ابعاد فاجمة .

بيد اننا نشعر ان من حق الاجيال المقبلة ان ترث شيئا افضل من عالم يترنح يوميا على شفا هاوية الفناء النووي . وينبغي ان تستكمل الجهود القائمة والتي تستهدف نزع السلاح بمبادرات جديدة أكثر نشاطا . وقد أيدت مالطة في اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز الذي عقد في لواندا في الشهر الماضي ، فكرة تكوين فريق اتصال من قادة بلدان عدم الانحياز للبدء في عملية مشاورات مع البلدان الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسائل نزع السلاح . ونأمل ان تؤيد هذه الجمعية هذه الفكرة وتساندها .

وشمة عنصر يبعث على خيبة الامل والاحباط ولاسيما خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين وهو استمرار فشل المجتمع الدولي في تحقيق الاصلاح الضروري في العلاقات الاقتصادية الدولية ، اذ لا تزال أوجه الاجفاف وعدم الانصاف سائدة ، وتتجلى في عبء الديون الباهظ الذي تتحمله بلدان نامية عدة ، وفي البطالة المزمنة في أرجاء العالم، وفي استمرار الفقر وسوء التغذية واعتلال الصحة والبيؤس وهبوط مستوى التعليم وعدم توافر الخدمات الاساسية للفعالية العظمى من البشر .

ولا تشكل حالات العمل الجماعي الذي يسود فيه الاحساس بالمشاركة العالمية - مثلما حدث في حالة افريقيا المنكوبة بالجفاف او المكسيك التي عصفت بها الزلازل - سوى حالات نادرة ومتباعدة تشير الى الامكانيات التي لم تستغل بعد الاستغلال الكافي . وما نحتاج اليه هو آليات أكثر فعالية للنهوض بالمشاركة العالمية الحقيقية الدائمة من أجل التنمية سواء على الصعيد الاقليمي او على صعيد التجمعات الاخرى مثل الكومنولث . ويجب أن تراعى هذه المشاركة كلا من المشاكل الهيكلية لاقتصادات البلدان المصنعة ، حيث أصبحت البطالة داء مستوطنا ، والاحتياجات الاساسية للمجتمعات النامية ، حيث لم تتوطد بعد هياكل التقدم الاقتصادي . ولذا يجب أن تكون الآليات التي تحكم التدفق العالمي للتمويل والتجارة والتكنولوجيا قادرة على أن تعالج بفعالية وبصورة متزامنة مشاكل الكساد ومحنة الفقر .

وفي هذا السياق ، يقع على عاتق منظومة الامم المتحدة بعضويتها الشاملة وباختصاصاتها الواسعة التي تغطي جميع أوجه الانشطة الانسانية ، دور هائل فيما يتعلق بخلق الوعي وكذلك توفير الهياكل اللازمة للتعاون الفعال .

وربما كان تجديد التزام الامم المتحدة بالسير في هذا الطريق أفضل وسيلة للاحتفال بهذه الذكرى السنوية الاربعين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل

الدول الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن يدلي بها الممثلون من مقاعدكم .

السيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) : بما أنني أتناول

الكلمة لأول مرة فإنني أود أن أعرب عن مدى سعادتنا واعتزازنا برؤيتكم تتبواون مقعد رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة ، التي شد الرجال اليها الرؤساء والملوك للاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس هذه المنظمة . ونحن متأكدون من أن خبرتكم المديدة وسعة أفقكم ستساعدنا في مداولاتنا على تلمس الطريق المناسب لحل بعض ما يواجهه المجتمع الدولي من مشاكل سياسية ومشاكل اجتماعية واقتصادية .

طلبت الكلمة اليوم لأرد على ما جاء في بيان أدلى به أحد الممثلين أمام الجمعية العامة بعد ظهر أمس الأربعاء ، والذي شوّه فيه الحقائق على عاداته ووجّه الهجوم إلى بلادى .

لقد عوّدنا المتحدثون بإسم هبرى على ترديد الافتراءات ضد الجماهيرية العربية الليبية وتلفيق الاباطيل ضدها في كثير من المناسبات ، في محاولة لابعاد انظار المجتمع الدولي عن مشكلة تشاد وحقيقة ما يجرى فيها ، حتى يتم لهم الانفراد بالسلطة والسيطرة على الشعب التشادى والتحكم في مصيره .

وحقيقة مشكلة تشاد، كما سبق وأن أوضحناها في مناسبات عديدة ، هي أنها ليست بالمشكلة الجديدة ، وإنما بدأت منذ عام ١٩٦٥ عندما اندلعت الحرب الأهلية هناك ولا تزال مستمرة حتى الآن . وأضحى الصراع في تشاد صراعا بين فئتين تشادية متنافرة لعل من أسبابه الخلافات القبلية وروح المغامرة والتسلط لدى بعض الأشخاص ، فضلا عن تحريض بعض القوى الخارجية وإذكاء نار الفتنة بين المتنافرين .

ومنذ أن نشبت الحرب الأهلية في تشاد والجماهيرية العربية الليبية تبذل جهودا مضنية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل المختلفة ، وقرار السلام في تشاد، نظرا لما يربطنا بالشعب التشادى الشقيق من روابط تاريخية وروحية وحضارية

وجغرافية ، ولما للشعبين من كفاح مشترك ضد الاستعمار ، اذ حارب الشعبان جنبا الى جنب سواء اثناء الغزو الايطالي لليبيا او الاستعمار الفرنسي لتشاد في اوائل هذا القرن . ووجد آلاف الليبيين ملجأ آمينا في تشاد اثناء معارك التحرير الليبية ، وكذلك يقيم آلاف من التشاديين الان في الجماهيرية العربية الليبية ويعملون فيها كاشقاء .

وكانت الجماهيرية العربية الليبية اول دولة تعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في تشاد ، وإنهاء المأساة التي يتعرض لها الشعب التشادى منذ اوائل الستينات ، حيث عقد أول مؤتمر للمصالحة الوطنية . في مدينة سبها ثم في بنغازى في شباط/فبراير و آذار/مارس ١٩٧٨ ، وأسفرت جهود الجماهيرية العربية الليبية عن تحقيق الاعتراف المتبادل بن جبهة التحرير الوطني التشادية والحكومة التشادية القائمة آنذاك . كما ساهمت الجماهيرية في كافة الجهود الافريقية التي استهدفت تحقيق المصالحة الوطنية في تشاد ونقضى بالذكر مؤتمر نيجيريا الذى أسفر عن اتفاق لاغوس وتكوين حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية التي ضمت كافة الفصائل التشادية برئاسة جوكوني ودائ التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية .

بدأت حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية تمارس مهامها لاقرار السلام في ربوع تشاد ، وإعادة الحياة الطبيعية اليها ، إلا أن نزعة التسلط وحب السلطة والتعطش للدماء الذى يتميز به حسين هبرى جعلته يتمرد على السلطة الشرعية ويقوم بعرقلة وتخريب كافة الجهود الرامية الى اعادة السلام والاستقرار الى تشاد ونقض كل اتفاق يتم التوصل اليه بين مختلف الفئات المتنازعة ، الى أن تم له ، بدعم من القوى الخارجية ، الاستيلاء على انجamina والانفراد بالحكم انتهاكا لاتفاق لاغوس . واستمر على هذا النهج فأفشل مبادرة رئيس منظمة الوحدة الافريقية الرئيس منجستو هيلامريام لعقد مؤتمر مصالحة وطنية في اديس ابابا ، كما أفشل مبادرة الرئيس الكونغولي لعقد مؤتمر مصالحة في برازافيل .

هذه هي حقيقة المشكلة التشادية بإيجاز شديد وهذه هي حقيقة الجهود التي تبذلها الجماهيرية العربية الليبية ، وما يدعيه ممثل هبرى هو عار عن الصحة تماما ، فالمناطق التي ادعى احتلال ليبيا لها ، هي تحت سيطرة حكومة الاتحاد الوطني التشادية الانتقالية برئاسة جوكوني وداي ، وليس لدى الجماهيرية العربية الليبية قوات في تشاد ، ولا تحتل أى جزء منها وهو أمر أكدناه مرارا .

وفي الختام أود أن أؤكد حرص الجماهيرية العربية الليبية على وحدة واستقلال تشاد ، وستحافظ بلادي في نفس الوقت على وحدة وسلامة ترابها وأراضيها طبقا للخريطة المرفقة بتقرير السيد ادريان بلك مغوّض الامم المتحدة لليبيا والواردة في الوثائق الرسمية للدورة الخامسة للجمعية العامة الملحق ١٥ الوثيقة (A/1340).

كما أؤكد أن الجماهيرية العربية الليبية كدولة مجاورة لتشاد على استعداد كما فعلت في الماضي للمساهمة في أية جهود داخل منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق الامن والاستقرار والسلام في تشاد .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الحجج المضللة التي تنطوي على العجرفة والتي قدمها ممثل ليبيا لا تدهش أحدا في هذه القاعة لانها امر معتاد ومعروف للجميع . والحقيقة ، كما لاحظ أعضاء الجمعية ، ان البيان الذي ألقاه ممثل ليبيا في ممارسته لحق الرد ، لا يعدو كونه نسيجا من الأكاذيب . انها ليست المرة الأولى التي يخوض فيها الوفد الليبي في هذه الممارسات البلاغية التي ترمي الى إخفاء العدوان الذي قامت به ليبيا ضد بلدي واحتلالها له .

ان ممثل ليبيا يحاول مرة أخرى تغطية أنشطة نظام طرابلس الارهابي التوسعي في بلدي . وفي رأبي ان من الأفضل لممثل ليبيا أن يعترف بالسلوك الانفصامي الذي يمارسه النظام المزعوم الذي يمثله في هذه القاعة . ان ممثل ليبيا يدعي انه يعرف مشكلة تشاد أفضل من التشاديين أنفسهم . واستطرد يذكّرنا بمختلف الاحداث التاريخية المتعلقة بتشاد . وفي رأبي ان المأساة التي ذكرها ممثل ليبيا لن تنتهي إلا اذا توقف بلده عن تدخله في تشاد ووضع حدا لوجوده فيها .

لقد قال ممثل ليبيا في بيانه أمام الجمعية العامة ،

" ان مشكلة تشاد لا زالت لم تحل رغم قرارات الامم المتحدة ورغم

قرارات منظمة الوحدة الافريقية بهذا الخصوص " (A/40/PV.20 ، ص ٢٧)

انني أعجب ما اذا كان ممثل ليبيا قد تساءل لماذا لا تزال مشكلة تشاد حسبما ادعى مستمرة ؟ انها باقية لان ليبيا تريد لها ذلك ، وهنا يجب أن نسمي الاشياء بمسمياتها الصحيحة ونقول انها في الواقع مشكلة ليبية تشادية . وهناك مشكلة في تشاد لان هناك عدوانا ضدها واحتلالا لليبيا في تشاد . فلا توجد أي مشكلة في تشاد إلا بسبب تدخل ليبيا المستمر في شؤونها . ومن ثم ، نطالب ليبيا أن ترفع حدا لوجودها غير القانوني ومناوراتها وتدخلاتها في تشاد ، ولسوف نرى أن المشكلة التي ذكرها ممثل ليبيا متخفي من تلقاء نفسها .

ولا حاجة لنا أن ندلل على الاعتداءات التي ارتكبت ضد بلدي أو على احتلاله . فقد قدمت الأدلة القاطعة كثيرا للمجتمع الدولي . وأود أن أدعو الممثلين الرجوع الى محفوظات وسجلات مجلس الامن في هذا الصدد .

واحتراما لهذه الجمعية ، فإنني لا أريد أن أخوض في حملة بلاغية أو أهرق أعضاء الجمعية . وختاما ، أود فقط أن أبدي بعض الملاحظات . ان ما لا يستطيع أن ينكره الممثل الليبي هو الوجود المكثف للقوات الليبية في الجزء الشمالي من تشاد ، مما يمثل انتهاكا صارخا للاتفاق المبرم مع فرنسا في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ بشأن الانسحاب المتبادل والتزامن لقوات كل من الطرفين ، كما أن ما لا يستطيع أن ينكره الممثل الليبي أيضا هو تعزيز المواقع الليبية وتقويتها في شمال تشاد وذلك بإقامة الهياكل الأساسية الضخمة للإدارة والإمداد والتموين . وهناك أمر آخر لا يمكن للممثل الليبي إنكاره يتمثل في عملية " إضفاء الطابع الليبي " التي أدت الى حدوث تصادم في ٤ ايلول/سبتمبر الماضي مع التشاديين في المنطقة المحتلة التي كانت ليبيا تحتفظ بها كإقطاعية لها من قبل .

ولذلك ، فلن تستطيع ليبيا أن تزعم انها غير موجودة في تشاد أو ان لا علاقة لها بالمآسي التي تعاني منها تشاد . والكل يعلم أن ليبيا القذافي موجودة ، حقا ، في تشاد ، ولا تترك شعب تشاد يعيش في ملام بائ حال . ورغم ذلك ، فان شعب تشاد لا يرغب إلا العيش في حسن جوار مع جميع جيرانه ، بما في ذلك ليبيا ، داخل أراضيها التي تبلغ مساحتها ١٢٨٤ مليون كيلومتر مربع .

ولا تزال ليبيا القذافي تواصل ، دون عقاب ، تحديها للقوانين والقواعد الدولية . لقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي ، باسم السلم والعدالة والحرية ، بحمل ليبيا على الامتاع الى صوت العقل .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : نعتذر لاختذ الكلمة

من جديد ، ولن أشقل عليكم . ان النى أنوى أن أقوله الآن ، هو أن المتحدث السابق يبحث ، عن طريق ترديد الأكاذيب والاباطيل أمس واليوم ، عن تاسيس الشرعية لنظام مجموعته . وهي الشرعية التي حجبها عنه الشعب التشادى . والمتحدث السابق يدعو فيما تحدث فيه الى أشياء غير موجودة وأكاذيب عارية من الصحة . ليس لدينا قوات في تشاد . ولا نحتل ، كما يدعي المتحدث ، أى جزء من تشاد . فلا يوجد هناك إلا عدد من الخبراء

وفقا للاتفاق المبرم بين حكومة بلادى وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها جوكونسي عويضي ، وهي الحكومة الشرعية . وهذه المساعدة الفنية تقدم في إطار هذا الاتفاق الموقع في وقت سابق والمسجل لدى امانة منظمة الامم المتحدة . وكان بالامكان إرسال قوات الى تشاد طبقا لنصوص الاتفاق المذكور ، ولكن ، حرصا على أمن تشاد وحتى لا نعطي مبررا لتدخل جديد ، لم نقم بذلك . ان عدم حل مشكلة تشاد يرجع في المقام الاول الى العراقيل التي تقيمها مجموعة انجاسينا .

ولقد طلبت منظمة الوحدة الافريقية من حكومة الكونغو الشقيق عقد اجتماع بين جميع الاطراف التشادية من أجل المصالحة الوطنية . ونحن نؤيد هذه الجهود . وهنا ، ساعيد عليكم ما قاله الدكتور على التريكي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مقر هذه المنظمة يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ،

(تكلم بالانكليزية)

لقد قال

" ان مشكلة تشاد لم تحل بعد . وقد طلبت منظمة الوحدة الافريقية من حكومة الكونغو أن تعقد إجتماعا بين جميع الفئات التشادية المتصارعة بهدف التوصل الى المصالحة الوطنية . وقد أيّدت ليبيا تلك الجهود . كما ان الإنسحاب الليبي والفرنسي من ذلك البلد واتصالات الحكومة الليبية مع الفرنسيين قد حالت دون حدوث أى مواجهة عسكرية بين الفئتين المتصارعتين فسي تشاد " .

(واصل كلمته بالعربية)

انني آمل ان يكون في ذلك كل الإيضاح للرد على المتكلم السابق .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اعتذر عن طلب

الكلمة مرة أخرى ، ولكنني أرى ذلك ضروريا .

أود أن أورد على عدد من النقاط . فيما يتعلق بموضوع الشرعية ، أود فقط أن أوضح لممثل ليبيا أن حكومة تشاد ليست هنا لكي تطلب أي نوع من الشرعية من ممثل ليبيا .

وملاحظتي الأولى في هذا الاتجاه أيضا . أود أن أوجه سؤالا لممثل ليبيا : هل يمكنه ان يقول لي كيف وصل العقيد القذافي الى السلطة ؟
وفيما يتعلق بالكلام عن الامن ، أعتقد أن تشاد لن تكون في أمن إلا عندما تنسحب ليبيا من تشاد .

وبالنسبة لموضوع المصالحة الذي اشار اليه ، نحن مازلنا نهتم به . وقد كان ردنا بالإيجاب في كل اجتماع عقد بشأن المصالحة والوحدة في تشاد ، وسوف نواصل جهودنا لتحقيق ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥